

Distr.: Limited
5 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ٩٧ من جدول الأعمال

المراقبة الدولية للمخدرات

تقديم الدعم إلى حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى القضاء على الأفيون غير المشروع وتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة

مذكرة من الأمانة العامة

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة، بموجب قراره ٣٧/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، باعتماد مشروع القرار التالي:

”تقديم الدعم إلى حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى القضاء على الأفيون غير المشروع وتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة
إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، الذي يبيّن الالتزامات المترابطة والأهداف والغايات المراد تحقيقها بشأن جملة أمور، منها التنمية والسلام والأمن، ويحدد الإطار اللازم للتعاون الدولي من أجل تحقيق تلك الأهداف،

”وإذ تدرك أن الخطر الناجم عن زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وعن إنتاج الأفيون غير المشروع والاتجار به، بالصيغة التي عُولج بها في المؤتمر المعني بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي عُقد في باريس يومي

(١) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.



٢١ و ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، يشكّل تحدياً خطيراً لأمن واستقرار أفغانستان والبلدان المجاورة لها والمنطقة كلها، وي طرح مشكلة للبلدان في جميع أنحاء العالم،

”وإذ تحيط علماً بالدراسة الاستقصائية عن أفغانستان: مسح الأفيون، ٢٠٠٣، التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

”وإذ تسلّم بالالتزام الشديد والمتواصل الصادر عن الإدارة الانتقالية في أفغانستان على كل من المستوى المؤسسي والقانوني والإداري بشأن القضاء على زراعة خشخاش الأفيون بحلول عام ٢٠١٣،

”وإذ تؤكّد مجدّداً الالتزامات التي تعهّدت بها الدول الأعضاء في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، والذي اعترفت فيه الدول الأعضاء بأن اتخاذ إجراءات للتصدّي لمشكلة المخدرات العالمية يمثّل مسؤولية عامة ومشتركة، وأعربت فيه عن اقتناعها بأنه يجب معالجة تلك المشكلة في إطار متعدد الأطراف^(٢)،

”وإذ تشير إلى أن مجلس الأمن، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، دعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى الإدارة الأفغانية الانتقالية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات،

”وإذ تشير أيضاً إلى أنها، في الباب الثاني من قرارها ١٤١/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعادت التأكيد على البيان الوزاري المشترك والتدابير الإضافية لأجل تنفيذ خطط العمل المنبثقة عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، التي اعتمدت أثناء الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات^(٣)، وأوصت بتقديم عون مناسب إلى أفغانستان دعماً للالتزام الإدارة الأفغانية الانتقالية بالقضاء على الأفيون غير المشروع،

”وإذ تشدّد على الأهمية والضرورة العاجلة في تنفيذ خطط العمل الخمس التي اعتمدها المؤتمر الدولي لمكافحة المخدرات المعني بأفغانستان، الذي عُقد في كابول يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، والتي ستشكّل جزءاً من المناقشة التي ستدور في المؤتمر الدولي المعنون ”أفغانستان والمجتمع الدولي: شراكة من أجل المستقبل“، الذي من المزمع عقده في برلين يومي ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، والاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر

(٢) قرار الجمعية العامة د-٢٠/٢، المرفق، الفقرة ٢.

(٣) A/58/124، الفرع الثاني - ألف.

كابول ومنها أن مسألة المخدرات غير المشروعة تمثل أولوية عليا لدى جميع المهتمين بضمان مستقبل أفغانستان،

”وإذ تشير إلى أن الوزراء وغيرهم من ممثلي الحكومات المشاركين في الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات أوصوا، في البيان الوزاري المشترك والتدابير الإضافية لأجل تنفيذ خطط العمل المنبثقة عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، بتقديم المعونة الوافية بالغرض إلى أفغانستان في إطار الاستراتيجية الدولية الشاملة التي يجري تنفيذها بإشراف هيئات عدّة، منها الأمم المتحدة، ومن خلال محافل أخرى متعددة الأطراف، وذلك دعماً لالتزام حكومة أفغانستان الانتقالية بالقضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة، واستجابة إلى الوضع الفريد الذي يتميز به ذلك البلد، وأكدوا مجدداً أن من شأن ذلك أن يساعد على إيجاد موارد رزق بديلة وعلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالسلائف داخل أفغانستان وفي الدول المجاورة والبلدان الموجودة على دروب الاتجار، بما في ذلك تعزيز ”الأزمة الأمنية“ في المنطقة، وأنه لا بدّ من بذل جهود واسعة لأجل الحدّ من الطلب على المخدرات عالمياً بغية الاسهام في استدامة القضاء على الزراعة غير المشروعة في أفغانستان، وأكدوا في ذلك السياق أن استجابتهم إلى ذلك الوضع الفريد لن تحيد بهم عن المضيّ في التزامهم وعن رصد الموارد المخصّصة لمكافحة المخدرات في أنحاء أخرى من العالم^(٤)،

”وإذ تشير إلى أن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أشارت، في تقريرها عن عام ٢٠٠٣، إلى أن الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية يدرّ أموالاً تفسد المؤسسات، ويموّل الارهاب والتمرد ويُفضي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة^(٥)،

”وإذ تشير إلى النداء الذي وجهته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إلى المجتمع الدولي في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بأن يقدّم دعمه الكامل إلى السلطات الأفغانية في معالجتها للأوضاع المتعلقة بمكافحة المخدرات، لكي تتمكن من تلبية متطلبات المعاهدات الدولية المتعلقة بالمخدرات، بما فيها المادة ١٤ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١^(٦) وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدّلة ببروتوكول ١٩٧٢^(٧)،

(٤) A/58/124، الفرع الثاني - ألف، الفقرة ٢٢.

(٥) تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام ٢٠٠٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.XI.1)، الفقرة ٢٠٣.

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ٩٧٦، الرقم ١٤١٥٢.

- ١ - **ترحب** بالدعم الثنائي والمتعدد الأطراف الذي يقدمه المجتمع الدولي حالياً من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من المنظمات؛
- ٢ - **تعرب عن تأييدها** للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سبيل تعزيز التعاون الاقليمي من أجل مواجهة الخطر الذي يتهدد المجتمع الدولي والذي تشكله زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في أفغانستان والاتجار به غير المشروع؛
- ٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يزيد من الدعم المالي والتقني المقدم إلى أفغانستان، بغية تمكين الحكومة من النجاح في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات، وبالتالي التقليل من الطلب على المخدرات غير المشروعة في أفغانستان، والحد من الخطر الذي أصبحت تشكله زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة والاتجار به غير المشروع بالأفيون على السلم والاستقرار والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي في أفغانستان وعلى أمن المنطقة وسائر أنحاء العالم؛
- ٤ - **تحث** جميع الجهات ذات المصلحة على الاسراع بالجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية موحدة، تشمل إنفاذ القوانين والاستئصال والخطر وخفض الطلب وبناء الوعي، بما في ذلك توفير مصادر رزق بديلة في سياق انمائي أوسع مما هو مفهوم حالياً، بغية إيجاد سبل رزق مستدامة لا تعتمد على الأفيون غير المشروع؛
- ٥ - **تشجع** الإدارة الأفغانية الانتقالية على التعجيل بتنفيذ الالتزام الذي تعهدت به بشجاعة بشأن خطط العمل الخمس التي اعتمدها المؤتمر الدولي لمكافحة المخدرات المعني بأفغانستان، الذي عُقد في كابول يومي ٨ و ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛
- ٦ - **تؤكد مجدداً** الحاجة إلى تعزيز التدابير المعنية بخفض الطلب العالمي على المخدرات غير المشروعة، دعماً وإسهاماً في استمرارية الجهود الرامية إلى القضاء على الأفيون غير المشروع في أفغانستان؛
- ٧ - **تطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، رهنا بتوافر تبرعات، التي قد تكون إما من أموال عامة الغرض، وفقاً للمبادئ التوجيهية لدى لجنة المخدرات بشأن استخدام الأموال العامة الغرض^(٨)، وإما من أموال مرصودة لأغراض مخصصة، وتشجع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المعنية، أن تدمج تدابير مكافحة المخدرات كجزء من استراتيجياتها للتعاون الانمائي، بالتنسيق مع الأهداف الانمائية لدى حكومة أفغانستان، حتى تتوفر مصادر رزق بديلة مستدامة في أفغانستان“.

(٨) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٨ (E/2001/28/Rev.1) الجزء الثاني، الفصل الأول، القرار ٢٠/٤٤، المرفق.